الجزء الثالث

الخاتمة: أوربة وأمريكا

الخاتمة: أوربة وأمريكا

إن الخلافات بين أوربة وأمريكا تحددها قدراتهما العسكرية: هذا ما تنص عليه مقولة شعبية شائعة. وبصريح العبارة، فإن الولايات المتحدة أحادية التصرف لأنها تمتلك القوة للتصرف بمفردها، بينما ينبع ارتباط أوربة بمعاهدات وبحكم القانون وتعددية الأطراف من ضعف وخداع النفس بالتمني. الأحكام والقواعد موجودة لحماية الضعفاء والأوربيون يحبونها.

أثناء الحرب الباردة، جرى إخفاء هذه الخلافات. وكانت أوربة هي أرض المعركة والغنيمة في الحرب الباردة، وبسبب هذا، اكتسبت أهمية تجاوزت قوتها العسكرية. وكانت الحرب الباردة سباقاً بين التحالفات وكذلك صراعاً بين تصورات مختلفة للشرعية: كانت الحرية هي القيمة المركزية من جهة، والمساواة من جهة أخرى (نظرياً على الأقل). إن أولئك الذين يحاربون إلى جانب الحرية لا يكادون يستطيعون يفرضون موقفهم على حلفائهم، وبالتالي أصبح صنع القرار التوفيقي المتعدد الأطراف جزءاً من الإيديولوجية الغربية بنفس

قدر ما هي الأسواق الحرة جزءا من هذه الإيديولوجية. خلال الحرب الباردة، تم فرض الإستراتيجية على الأوربيين، وعندما انتهت تخلوا عنها. ولما ولت الأزمة الكبرى التي كانت تعاني منها الدول الأوربية عمدت تلك الدول إلى خفض ميزانياتها الدفاعية وتركت للولايات المتحدة مهمة تسيير العالم. وحين قبلت الولايات المتحدة هذا العرض، بادر الأوربيون إلى التذمر من الانفرادية. ولكن بما أنه لم يكن لديهم طموح للقوة ولا رغبة في العودة إلى سياسة القوة، فإنهم يحصرون تدخلاتهم في تصريحات ومعاهدات وقدر معين من عملية حفظ السلام بعد أن تستخدم الولايات المتحدة القوة.

إن هذا شكلا مفرطا في البساطة للحجة الواردة في "الفردوس والقوة" (*Paradise and Power*) لمؤلفه روبرت كاغان (Robert Kagan) (Atlantic Books, 2003)، وهو كتاب أثار النقاش في أوربة وأمريكا. ليس صحيحاً أنه يس لدى الأوربيين قدرة عسكرية - بعد الولايات المتحدة وروسيا، لا توجد دول كثيرة تضارع قوات الاتحاد الأوربي مجتمعة. كما أنه ليس صحيحاً أن الأوربيين غير راغبين في استخدام القوة. وعلى أي حال، فإن المدفعية الأنكلو - فرنسية (على شكل قوة التدخل السريع) بدلاً من القصف الجوي الأمريكي هي

التي حسمت الأمر في البوسنة، وإن البريطانيين والفرنسيين هم الذين كانوا عازمين على إرسال قوات برية حين بدا أن الحملة الجوية في كوسوفو لم تكن ناجحة. (ومع ذلك، فإن جميع الطائرات التي ترصد الطقس وجميع الأسلحة ذات التصويب الدقيق، ناهيك عن الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات والاستخبارات، كانت أمريكية) وقد نشطت ألمانيا عسكريا - رغم تحفظاتها طويلة العهد بشأن استخدامها القوة العسكرية وما أثارته من خلاف محلي مثير للجدل في كوسوفو وأفغانستان، بطريقة لم تكن لتخطر على البال قبل عشر سنوات. ورغم ذلك، فإن الإمكانية الأوربية في التدخل في الخارج محدودة جداً، فالولايات المتحدة فقط هي التي كان بوسعها شن الحملة في أفغانستان (رغم قلة عدد القوات التي نشرتها هناك)، ناهيك عن الحملة في العراق.

صحيح أيضاً أن الولايات المتحدة، كما في البلقان وفي أفغانستان (وربما في العراق أيضاً)، قد تستطيع أن تحارب بمفردها، ولكنها تظل بحاجة إلى مساعدة من الآخرين للمحافظة على السلام.

وعلى أي حال، فإن الحقائق الأساسية جديرة بالاهتمام رغم كافة هذه التحفظات. إن أبرز سمة لعالم اليوم هي

السيطرة العسكرية للولايات المتحدة. وإن التباين بين القدرات العسكرية الأمريكية وأوربة يزداد اتساعاً في جميع الأوقات. صحيح أن معظم الدول الأوربية قد أنهت التجنيد الإلزامي وأنها تركز على قوات أكثر مهنية وأكثر قابلية للحركة ولكن هذه التغيرات سوف تؤتي ثمارها بعد بعض الوقت. وفي غضون ذلك، تعمل الولايات المتحدة على تحويل أساليب عملياتها العسكرية على نحو أسرع مما هي عليه الآن بل إن بريطانيا وفرنسا، وهما أقدر الأوربيين، قد تواجهان قريباً صعوبة في العمل مع حلفائهما الأمريكيين في ما يسمى فضاء المعارك الرقمي.

لا يقتصر الأمر على أن الولايات المتحدة تنفق على الدفاع ضعف ما ينفقه جميع حلفائها الأوربيين مجتمعين، ولكنها تنفق بطريقة فعالة أكثر بكثير. والحقيقة هي أن الحلفاء الأوربيين *لا* ينفقون معا - إذ بدلاً عن ذلك يتسم إنفاقهم بأنه أسوء ما يمكن لأنهم ينفقون على تجهيزاتهم بطريقة منفصلة مما يضفي ازدواجية على قدراتهم، ولكن قلما يمكن لتجهيزاتهم العمل فيما بينهم (مثلاً لا تستطيع الطائرات البريطانية الإقلاع من حاملات الطائرات الفرنسية). ونتيجة لذلك، فإنهم لا يركزون على القوة ولا على وفورات الحجم

التي تركز عليها الولايات المتحدة في حين أن القدرة الدفاعية تعتمد في مجملها على الحجم والتركيز.

في عصر تكنولوجي، فإن الإنفاق العسكري على البحث والتطوير وعلى المعدات يقدم أفضل دليل على القدرة - يقدم الجدول أدناه بعض الانطباع عن فجوة القدرة - رغم أنها تبخس من قيمتها - إذ إن جمع القدرات الوطنية معاً يعطي نتائج أقل بكثير مما يشير إليه ضمناً المجموع الحسابي. إن الازدواجية والمؤسسات العسكرية المنفصلة وانعدام القدرة على العمل فيما بين التجهيزات تعني أن الكل أقل بكثير من مجموع أجزائه.

الإنفاق العسكري على البحث والتطوير والمعدات

بملايين الدولارات

الدولة	البحث والتطوير	المعدات	المجموع
ايرلندا	لا شيء	50	50
الدانمارك	1	224	225
بلجيكا	1	233	234
النمسا	10	323	333
البرتغال	4	366	370
فنلندا	8	618	626
إسبانيا	174	1062	1236
اليونان	26	1378	1404
هولندا	65	1341	1406
السويد	103	2114	2217
إيطاليا	291	2291	2582
ألمانيا	1286	3389	4677

فرنسا	3145	5450	8595
المملكة المتحدة	3986	8597	12586
الولايات المتحدة الأمريكية	39340	59878	99218

المصدر: التوازن العسكري 2001 ـ 2002

(المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2001)

كما أن الاختلاف بين أوربة وأمريكا ليس مجرد مسألة انخفاض الميزانيات الدفاعية في العقد المنصرم إذ يوجد عدم استعداد عام في أوربة لرؤية العالم من منطلق علاقات القوة. في ألمانيا وإيطاليا واليونان وإسبانيا، نجد أن لاستخدام القوة ـ لأسباب تاريخية وجيهة ـ درجة منخفضة من الشرعية. وكذلك لأسباب تاريخية وجيهة ـ تفضل معظم الدول الأوربية العيش في عالم يحكمه القانون بدلاً من عالم تحكمه القوة. أثناء الحرب الباردة، كانت هذه الاختلافات جلية أحياناً في المناشدات الأوربية للاشتباك مع الشيوعية، مقارنة باستعداد الولايات المتحدة تبني استراتيجية تنطوي على مزيد من المجابهة. في معظم معارك الحرب الباردة ـ على سبيل المثال خط أنابيب الغاز إلى الاتحاد السوفياتي أو نشر أو تطوير الصواريخ، أو ما

إذا كان يتعين على المرء تصديق غورباتشوف ـ جادل الأوربيون لصالح مقاربة أكثر ليونة تعتمد على الاتصال والحوار، بينما جادلت الولايات المتحدة لصالح موقف عسكري أشد صرامة ـ وقد اتضح فيما بعد أن أولئك الذين جادلوا لصالح الاشتباك هم على حق ولكن لا يعني هذا أن الاشتباك هو الصواب دائما.

وكما يقول روبرت كاغان، كانت الاختلافات أثناء الحرب الباردة تكتيكية: إذ كان هناك اتفاق جوهري بشأن ما كان يشكله الاتحاد السوفياتي من تهديد. ولكن السؤال كان على وجه التحديد هو كيفية معالجته. في عالم ما بعد الحرب الباردة، يكون من الأصعب تحديد التهديدات وتحليلها. ويتضح هذا حين يتعلق الأمر بمعالجة مشكلات مثل أسلحة الدمار الشامل أو دول كالعراق. فما لم يكن هناك توافق استراتيجي بشأن التهديدات، فإن أولويتها وعلى نحو أعم كيف ينبغي معالجتها، يرجح أن تكون الاختلافات والخلافات بين الحلفاء أكثر جدية بكثير. بالفعل، سوف يبرز السؤال في نهاية المطاف عما إذا كان يوجد تحالف على الإطلاق.

ثمة جانب من الحقيقة في الافتراض الذي يقول إن كل مشكلة تبدو أشبه بمسمار لكل رجل لديه مطرقة. وقد يصح أن انعدام القدرة العسكرية تشجع الدول الأوربية على البحث عن حلول غير عسكرية. ولكن هذا تفسير يستند إلى نظرية آلية للغاية (إن لم يكن تفسيراً ماركسياً). ربما اختارت أوربة إهمال سياسة القوة كونها ضعيفة عسكرياً، ولكن صحيح أيضاً أنها ضعيفة عسكرياً كونها اختارت التخلي عن سياسة القوة. فقد بدأ الاتحاد الأوربي كمشروع لجعل سياسة القوة والتهديد مستحيلة في أوربة الغربية. كان ذلك هو الهدف الرئيسي لهيئة الفحم والفولاذ الأوربية وهي رائدة الاتحاد الأوربي. كانت السياسة الخارجية في أوربة لمدة ألف سنة تدور حول التحالفات والنزاعات واستخدام القوة - بريطانيا ضد فرنسا، فرنسا وروسيا ضد ألمانيا، تحالف عام ضد المنتمين لأسرة هابسبورغ وما إلى ذلك. لذلك، فإن المشروع الأوربي لم يكن بأقل من التخلي عن السياسة الخارجية الأوربية.

بعد قرن أفرز فيه نظام الدول الأوربية نزاعات كارثية، ليس من المدهش أن تثمن دول أوربية بيئة تعمل فيها الدول ضمن إطار قانوني وتسوى فيها النزاعات سلمياً. وإن الرغبة في

نشر هذا لبقية العالم هي رغبة طبيعية وجديرة بالثناء على السواء. فقد جلب التهرب من سياسة القوة منافع جمة على أوربة ولكنه للأسف جلب أوهاماً أيضاً، كان بعضها مرئياً في أوائل أيام نزاع البلقان حين بدا أن البعض في أوربة يعتقد أنه يمكن تحقيق السلام والعدالة بمجرد الطلب من الناس أن يكونوا معقولين.

يبدو اليوم وكأنه يمكن إعادة حكم القانون والحل السلمي للنزاعات إلى البلقان ولكن تم جلبهما هناك عن طريق القوة العسكرية.

يسيطر الوهم نفسه على أولئك الذين يتحدثون عن ألمانيا وأوربة بأنهما "قوة مدنية". صحيح أن ألمانيا السلمية بعد الحرب كانت من نواح عديدة نموذجاً لبلدان أخرى وأنه كان لتحولها تأثير عميق ونافع على القارة في مجموعها. وصحيح كذلك أن أوربة قد ركزت بصورة رئيسية على أدوات نفوذ غير عسكرية على شكل علاقات مالية وعلاقات قائمة على المعاهدات. وقد ركزت في المجال العسكري بدلاً عن ذلك على حفظ السلام حيث تستخدم القوة العسكرية دفاعياً لحماية النظام والمحافظة عليه بدلاً من إلحاق الهزيمة بالعدو. لذلك يبدو أن أوربة نموذج لقوة غير عسكرية، قوة ذات نفوذ

ولكنها غير ميالة لاستخدام القوة. ولكن يقف وراء كل قانون رجل شرطة مستعد لأن يستخدم القوة البدنية في الملاذ الأخير. ويقف وراء كل دستور جيش مستعد لحمايته وكان يقف وراء التطور السلمي في أوربة في النصف الثاني من القرن العشرين حلف الناتو والقوة العسكرية الأمريكية.

لقد سمح التحالف، ولا سيما استعداد الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة النووية، للأوربيين العمل وفقاً لقواعد جديدة. فقد حدوا من الإنفاق العسكري وطوروا شفافية وخلقوا تدريجياً مجموعة من القوانين والمؤسسات لتنظيم العلاقات فيما بينهم - الجهاز الكامل لأمن ما بعد الحداثة. ولكن الحدود الخارجية لهذا النظام كانت تحميه دائماً ولا زالت تحميه القوة العسكرية. ويقف جيش وراء الدستور الذي اقترحته الاتفاقية والرئيس جيسكار ديستان في حزيران / يونيه 2003 ولكنه جيش أمريكي وليس أوربياً.

لعل هذا لا يهم إذ ما من أحد يخطط لغزو الاتحاد الأوربي. وإن دستوراً للاتحاد الأوربي لن يؤدي وظيفته بشكل أفضل أو أسوأ دون وجود عسكري أمريكي في أوربة. ولكن محك بلد أو مجموعة دول مثل الاتحاد الأوربي ليس هو ما إذا كان يؤدي وظيفته في أيام اليسر ولكن كيف يؤدي وظيفته لدى حدوث

أزمة. حتى خارج سياق تهديد كبير لأوربة فإن عدم وجود قوة جديرة بالثقة يعني أنه حين يتعلق الأمر بمسائل مثل كوسوفو أو العراق أو أفغانستان، فإن القرارات الرئيسية تتخذ في واشنطن. لو حدث أن تحول العالم نحو الأسوأ، وإذا أصبحت الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل تمثل تهديداً حقيقياً وقائماً لأرواح الأوربيين، فإنهم سوف يجدون أنفسهم يعتمدون اعتماداً قوياً على حسن النوايا الأمريكية.

في فردوس ما بعد الحداثة هذا (كما دعاه روبرت كاغان) كان من السهل نسيان أن للقوة أهميتها. إلا أن أهميتها تفوق كل ما عداها، لسوء الحظ. أما القوة الخفيفة فإنها مفيدة. فالمساعدة الإنمائية تنطوي على الخير وعندما يتم ربطها بشروط بطريقة ماهرة فقد يصبح لها نفوذ على الجهة المتلقية. وتمثل الاتفاقيات التجارية طرقا مفيدة لربط البلدان ببعضها البعض وتوفر بعض الضغوط أثناء المفاوضات. لكن السياسة الخارجية تهتم بالحرب والسلم، والبلدان التي تتعامل بالسلم فقط يفوتها نصف القصة - ولعله النصف الأكثر أهمية.

في البلقان، لعل نفوذ الولايات المتحدة يفوق نفوذ الاتحاد الأوربي، سواء أكان ذلك ينطوي على الإنصاف أو عدم

الإنصاف. فالاتحاد الأوربي يساهم ماليا بأكثر من الولايات المتحدة، ويدفع بأعداد أكبر من الجنود (حوالي ثلاثة أضعاف في البوسنة)، كما يقدم تنازلات تجارية و،يعد، على المدى الطويل، بمنح العضوية في الاتحاد الأوربي. لكن كل ذلك يتضاءل أمام ضمان الأمن الذي ينطوي علية التزام الولايات المتحدة، الذي هو موضع ثقة أضعف الدول وأكثرها هشاشة في المنطقة. فلا زالت الولايات المتحدة ينظر إليها كقوة عظمى قي القالب التقليدي. أما الاتحاد الأوربي فليس بالدولة العظمى. فالقوة، لا حسن النية، هي التي تجعل البلدان المضطربة تشعر بالأمن.

وبالمثل، في أفغانستان، فإن الولايات المتحدة هي التي بيدها اتخاذ القرارات، رغم أنه لدى الاتحاد الأوربي هنا أيضاً قوات أكثر ويقدم معونة أكثر. ولكن النفوذ الحقيقي حين يتعلق الأمر بالأمن هو نفوذ أمريكي. وحيث يكون العنف لا يزال قريباً من السطح، كما هو الحال في أفغانستان أو في البلقان، من الطبيعي أن تكون للقوة العسكرية اليد الطولى. وحتى في المناطق التي يسود فيها مقدار أكبر من الهدوء، فإن القوة العسكرية لا تزال هي التي تؤخذ في الحسبان أكثر من أشكال القوة الأكثر ليونة. قد تعطي أوربة الهند مزيداً من

المساعدات، ولكن للولايات المتحدة نفوذ أكبر. العالم مكان متقلب ويفضل الجميع معرفة أنهم سيحظون بمساندة من القوة الأعظم الوحيدة في العالم عند حدوث أزمة. وإن الحكومات الأوربية التي أيدت الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية - إزاء شكوك جادة جرى الإعراب عنها على الجبهة الداخلية - إنما فعلت ذلك لأنها كانت تعتقد أن أمنها هي كان يعتمد في نهاية المطاف على الولايات المتحدة. ومهما كانت درجة الأمن التي لديها، يتعذر التخمين متى قد تبرز الحاجة للمساعدة. ليس مصادفة أن بلدان أوربة الوسطى، التي هي أكثر تأثراً، نزعت إلى أن تكون الأشد إخلاصاً للولايات المتحدة، إن للنفوذ قوة جاذبية فضلاً عن قوة قسرية.

ومع ذلك، فإن فكرة وجود دولة بمفردها تتمتع بقوة غير مقيدة ويتعذر تقييدها هي فكرة غير محبذة. ومهما قد تكون الولايات المتحدة محط إعجاب - وهي في نظر العديد تجسيد للحرية والديمقراطية - هل ستظل تلك الصفات قائمة بعد مدة طويلة من الهيمنة الأحادية الجانب؟ وبما أنه ليس بوسع بلد واحد أو مجموعة بلدان التغلب على الولايات المتحدة في حرب تقليدية، سوف يقرر عدد متزايد من الدول أو الأفراد أنه، بدلاً من تحمل عالم تفرض فيه القواعد قوة دخيلة، فإنهم سوف

يهاجمون الولايات المتحدة بأساليب غير تقليدية - سوف تظل صور 11 سبتمبر قوة فعالة في أذهان الساخطين. أي نوع من العالم سنجد فيه أنفسنا إذا كانت الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الوحيدة التي يحسب لها حساب وإذا كانت في الوقت ذاته عرضة لهجمات إرهابية متواصلة؟ كم سيطول بقاء القيم التي تتقاسمها أوربة وأمريكا؟ لا يزال أناس محتجزين بالفعل دون محاكمة أو دون إمكانية وصولهم إلى القانون في خليج غوانتنامو. وثمة حديث في بعض أوساط وسائل الإعلام الأمريكية حول إضفاء الشرعية على التعذيب.

إن نظمنا الداخلية مصممة لتفرض كبحاً على القوة. إن الرقابة على السلطتين التشريعية والتنفيذية والتوازن بينهما للتأكد من عدم تجاوز صلاحياتهما هما أشهر سمتين من سمات الدستور الأمريكي. من المعقول أنه ينبغي للدول الليبرالية السعي إلى تحقيق الأهداف نفسها في المجال الدولي. وإن كبح قوة الولايات المتحدة من خلال وجود قوة ما معادلة وعدائية أمر لا يمكن تصوره وغير مرغوب فيه (وإلا ما هي فائدة كسب الحرب الباردة؟) وقد تكون مناشدات من جانب البلدان الأوربية من أجل تعددية الأطراف الملاذ الأخير للضعيف

أو يمكن أن تعكس حنيناً لأيام الحرب الباردة حين كانت أوربة في خضم كفاح عالمي في عالم كان لا يزال يوجد فيه بعض التوازن العسكري. ولكنها أكثر من ذلك أيضاً. إن لتعددية الأطراف وحكم القانون داخلياً قيمة جوهرية. إننا نثمن التعددية وحكم القانون داخلياً، ويصعب على المجتمعات الديمقراطية - بما فيها الولايات المتحدة - التهرب من الفكرة القائلة إنها مرغوب فيها على الصعيد الدولي أيضاً.

في أوربة، كما يجادل روبرت كاغان، نجد أن لهذه المثل رنيناً معيناً. وتكمن وراءها حربان عالميتان وأكثر من ستين مليون قتيل، وقارة مدمرة ومقسمة، ومفلسة أخلاقياً بسبب الفاشية والتآمر والقتل. يوجد في الكتاب المعنون "***حول علم أنساب السلوك الأخلاقي***" *Genealogy of On the Morals* (1987) فقرة تلقي الضوء على هذه النقطة. في مناقشة حول أصول العدل، كتب نتشه يقول: " آه، العقل، الوقار، التحكم بالعواطف، هذا الشيء الكئيب المسمى التأمل، وجميع هذه المزايا والأبهات التي لدى الإنسان: ما هو الثمن الذي تعين دفعه لقاءها! كم من الدماء والرعب يكمن في أساس جميع "الأشياء الجيدة"[37]!

يجادل نيتشه بأن منشأ العدالة لا يكمن في رغبة الضعيف في الحماية وإنما في التجربة المأساوية للقوي. ويمكن تطبيق الحجة ذاتها على نظم سلمية ما بعد الحداثة للعلاقات الدولية. أياً كانت حقيقة نفاذ بصيرة نيتشه في أصول العدالة، من المؤكد أن صدمة القرن العشرين تكمن وراء ما يمكن وصفه، بعبارات نيتشه، فقدان أوربة لإرادة القوة.

إن الذي يجعل العلاقات عبر الأطلسية صعبة على نحو استثنائي اليوم هو أنه مع الصدمة التي حصلت يوم 11 سبتمبر، أعادت الولايات المتحدة اكتشاف إرادتها للقوة. كانت القدرة العسكرية للولايات المتحدة دائماً بلا منازع ولكن منذ الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن، اكتسبت تصميماً جديداً على استخدامها في الدفاع عن وطنها. كانت لدى الولايات المتحدة دائماً ثقة ذاتية لا تتزعزع في عدالة قضيتها. ذات مرة اقترح فرانكلن روزفلت على تشرشل أنه بعد الحرب العالمية الثانية ينبغي نزع أسلحة كل دولة باستثناء الولايات المتحدة. (قد نكون الآن نقترب من نقطة نهاية مشابهة بطريقة مختلفة). إن الاعتقاد بأن ما يصلح لأمريكا يصلح للبشرية كان دائماً إيماناً موجهاً في واشنطن. ولكن منذ 11 سبتمبر، اكتسبت الولايات المتحدة

تصميماً فولاذياً يخيف حتى بعض أصدقائها. إن الفجوة بين أوربة والولايات المتحدة ليست بشأن القوة فحسب: بل بشأن الإرادة أيضا.

لقد حان الوقت كي تراجع أوربة موقفها. إن من غير المقنع أن يعتمد 450 مليون أوربي بهذا القدر على 250 مليون أمريكي للدفاع عنهم. لا يوجد شيء يسمى دفاعاً مجانياً. ولا أحد يعرف بالضبط حتى الآن كيف أو متى، ولكن سيجد الأوربيين أنفسهم عند نقطة ما يدفعون لقاء هذه الترتيبات. لا يوجد ضمان بأن تتطابق المصالح الأمريكية والأوربية على الدوام. إذا كانت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لا تروق للأوربيين، فعليهم تطوير الاستراتيجية الخاصة بهم بدلاً من التذمر بشأنها في الكواليس. والأفضل من ذلك، ينبغي لهم أن يطوروا استراتيجية مشتركة. ولكن لا فائدة من وجود استراتيجية ما لم تكن لديك القوات لتنفيذها. وستكون الولايات المتحدة مهتمة في استراتيجية مشتركة بالقدر الذي يجلب به الأوربيون بعض المزايا إلى طاولة المفاوضات.

يوجد لا تماثل عميق في المواقف الأوربية والأمريكية إزاء فكرة دفاع مشترك. ستقول معظم الدول الأوربية بلا تردد إن حلف الناتو هو في صلب سياستها الدفاعية. إن هذا أكثر من

مجرد تملق: توفد دول عديدة أفضل ضباطها للخدمة من مقر قيادة حلف الناتو في مونز (Mons)، ومعظم الدول تنظم قواتها العسكرية حول مفاهيم ومعايير وإجراءات الناتو. لقد تنازلت ألمانيا عن أن يكون لها أركانها العامة في الناتو لصالح أركان الناتو. وعلى هذه الخلفية تحدد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية السبل التي يلزم على حلف الناتو إتباعها لتحسين قدراته وقيادته وسيطرته، ثم تقول " إذا نجح حلف الناتو في سن هذه التغييرات، ستكون الجوائز شراكة مركزية لأمن ومصالح دوله الأعضاء تماماً كما كان الحال أثناء الحرب الباردة". إن هذه الافتراضات المشروطة عملية ومعقولة، ولكنها توحي بالنظر إلى حلف الناتو كوسيلة لبلوغ غاية، أداة سياسة يمكن للمرء قبولها أو رفضها حسبما يختار. "المهمة تحدد الائتلاف"، حسب وصف وزير الدفاع الأمريكي). ويختلف هذا عن الالتزام الجوهري، الذي يكاد يكون التزاما وجوديا، بحلف الناتو من جانب العديد من الأوربيين، وفي الأيام الخوالي، من قبل العديد من الأمريكيين.

يمكن أن يكون الأوربيون قادرين على الدفاع الإقليمي، ولكن هذا لم يعد القصد على نحو متزايد في عالم اليوم. فقد أصبح الدفاع عن الوطن يبدأ في الخارج - في مناطق مثل

أفغانستان والعراق. كان من السهل الحفاظ على توافق آراء متواصل مع الولايات المتحدة (ولكنه ليس بهذه السهولة بالنظر إلى أحداث الماضي) عندما كان يوجد تهديد مشترك مرئي مركز على الأراضي الأوربية. وسيكون من الأصعب بكثير العمل معاً بنجاح في عالم من التهديدات الأكثر إبهاما والأكثر بعداً. قد تكون للطريقة التي تعالج بها الولايات المتحدة المشكلات المختلفة في الشرق الأوسط آثار في أوربة بقدر الآثار عبر الأطلسي. إذا كان الأوربيون يريدون التأثير على الولايات المتحدة، يجب أن يجلبوا شيئاً على الطاولة . ويعني ذلك قدرة عسكرية.

الاحتكارات غير مرغوب بها عموماً ولكن احتكار القوة هو أحد الاستثناءات من القاعدة، إذ ليس هذا مرغوباً فحسب، بل هو الأساس الرئيسي للنظام في الدولة وفي نظام الدولة. إذن ما الخطأ في احتكار فعلي للقوة في العالم؟ الجواب هو أن الدولة تستند إلى الاحتكار *الشرعي للقوة* وأما المشكلة في الاحتكار الأمريكي للقوة في المجتمع العالمي فهي أنه احتكار أمريكي وسوف يمارس بالضرورة لخدمة مصالح الولايات المتحدة. وهذا لن ينظر إليها بأنه شرعي.

الشرعية هي مصدر سلطة بقدر ما هي مصدر قوة. القوة بلا شرعية هي استبداد - بالنسبة لأولئك الذين يخضعون له. في عصر سوف يعتمد فيه الأمن على اتخاذ إجراء مبكر ضد تهديدات في الخارج آخذة في البروز، فإن الشرعية أهم من أي وقت مضى. سواء شئنا أم أبينا، تظل الأمم المتحدة أقوى مصدر للشرعية لمثل هذا الإجراء، بدليل الإخفاقات الكثيرة التي استطاعت الأمم المتحدة تجاوزها. لا يحتاج النجاح إلى إضفاء شرعية عليه، ولكن تجاوز إخفاق تلو الآخر ورغم ذلك اجتذاب الولاء يحتاج إلى صفات استثنائية. لقد حدد نابليون هذا بدقة حين قال إنه يمكن إلحاق الهزيمة بالملك لأي عدد من المرات ومع ذلك يظل ملكاً؛ احتاج نابليون لأن يهزم مرة واحدة فقط لكي يتوقف عن كونه إمبراطوراً، وكان الفرق بينهما يكمن في الشرعية.

تظل الأمم المتحدة حالياً المصدر الرئيسي للشرعية في الشؤون الدولية. ويوحي دليل استطلاعات الرأي أن هذا يصح في أمريكا بقدر ما يصح في أوربة. ولكن ليس هكذا الحال بالضرورة دائماً، إذ عند نقطة معينة، إذا كانت إخفاقات منظومة الأمم المتحدة - مثلاً الفشل في الاتفاق على اتخاذ إجراء ضروري في مجلس الأمن - تبدو بأنها تهدد أمن الناس، فإنهم

سوف يبحثون عن الشرعية في مكان آخر. من واجب الذين يريدون بقاء التعددية وتعددية الأطراف أن يجعلوا الأمم المتحدة فعالة (وهو ما فشل زعماء الديمقراطيات بشكل لافت في فعله في حالة عصبة الأمم).

إن تعددية الأطراف - التي يؤمن بها الاتحاد الأوربي والتي هي على نحو ما متأصلة في تركيبته - هي أكثر من ملاذ للضعيف - فهي تجسد على صعيد عالمي أفكار الديمقراطية والمجتمع التي تؤمن بها جميع الدول المتحضرة على الصعيد الداخلي. ولكن إذا كان لتعددية الأطراف أن تكون فعالة، يلزم دعمها بالقوة، بما في ذلك القوة المسلحة. إذا كان الاتحاد الأوربي يهتم بنظام تعددية الأطراف، فيتوجب عليه أن يفعل المزيد لدعمه.

ليست الفكرة أنه ينبغي لأوربة محاولة التعادل مع الولايات المتحدة من حيث القوة العسكرية، إذ إن هذا المشروع غير واقعي كلياً (ومن بين أمور أخرى، سوف تنجم عنه زيادات في الإنفاق على شؤون الدفاع في كل بلد أوربي عدا اليونان، وإنشاء شيء أشبه بجيش أوربي، بحيث يتم التخطيط والمشتريات على نحو مشترك، زائداً مدة طويلة من إنفاق، يفوق مستويات الولايات المتحدة، من أجل التغلب على فجوة

خمسين سنة في مجال التكنولوجيا والمعدات). ولكن بوسع أوربة القيام بعمل أفضل مما تفعله الآن، إذ تستطيع أوربة حتى أن تحقق هذا دون زيادات كبيرة في الإنفاق الدفاعي. لنفترض أن الجيوش الأوربية جميعها استخدمت طائرات هليكوبتر من الطراز نفسه ولا يهم إن كانت تلك الطائرات ألمانية / فرنسية أو بريطانية / إيطالية، ولا يهم حتى إن كانت أمريكية، فإن فعالية القوة الشرائية لمؤسسة الدفاع الأوربية المشتركة سوف تضمن بأن تكون تلك الطائرات أرخص، وسوف يوفر تجميع قطع الغيار وتقاسم التدريب مبالغ طائلة من المال وسوف تتحسن إمكانيات العمل معاً تحسناً هائلاً. قد تفقد مؤسسات الدفاع الفردية بعض التحكم في اختيار معداتها، ولكن المكاسب التي سوف تحققها من حيث التكاليف والكفاءة سوف تعوض عن ذلك وأكثر. ويمكن تكرار هذا المثال عبر الطيف الكامل للأسلحة والقدرات.

إن المعدات الجيدة هامة للنجاح العسكري ولكن استخدام القوة لا يقتصر على المعدات فحسب، إذ كي تكون القوات الأوربية فعالة، عليها تطوير خبرة في العمل معاً، مما يعني ضمناً ثقة متبادلة على الصعيدين العسكري والسياسي. وإن صنع سلام بطريقة جيدة له أهمية كسب الحروب نفسها. ولدى

الاتحاد الأوربي في هذا المجال الإمكانية (والمال)، إن استطاع أن يتعلم العبر الصحيحة من البلقان. عندما يتم إنجاز عمل القوة الشديدة، فإن القوة اللينة هامة لتحقيق أهداف الحرب ذات المدى البعيد.

إذا أسفرت درجة عالية من اندماج القوات الأوربية عن مزيد من إمكانية التشغيل المتبادل ومزيد من الانتشار، وإذا أمكن دمج هذا مع سياسات متكاملة حقيقية (كما هي بداية الحال في البلقان)، فإن أوربة تكون قد قطعت شوطاً تجاه الإجابة على روبرت كاغان. من شأن إمكانية نشر قوة أوربية أن يرتب آثاراً على العلاقات مع الولايات المتحدة. فحيث لا توجد إمكانية لإتباع الأقوال بالأفعال، كثيراً ما تكون الأقوال صادرة دون شعور بالمسؤولية. من شأن قدرات عسكرية أوربية أن تجلب مقاربة أوربية أكثر جدية إزاء السياسة الخارجية. وتماماً كما يجادل روبرت كاغان، فإن القوة تجلب المسؤولية.

خلال القرن العشرين، تبادلت أوربة والولايات المتحدة المراكز، إذ في الجزء الأول من القرن، كانت لدى الولايات المتحدة قوة عسكرية محدودة وكانت تتهرب من سياسة القوة (ما عدا في أمريكا الوسطى) وكانت تتعلق بالمفاهيم

القانونيـة. في حـين أن الـدول الأوربيـة انغمسـت في سـباقات التسلح، والسياسة الواقعية وأشعلت نار حربين عالميتين. قبل خمسين سنة تقريباً، قال جورج كينان وهو يتحدث عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة:

"إنني أرى أن الخطأ البالغ الجدية في صياغة سياستنا السابقة يكمن في ما يمكن أن أسميه المقاربة القانونية - الأخلاقية في معالجة المشكلات الدولية... ثمة اعتقاد سائد بأنه ينبغي أن يكون بالإمكان إخماد التطلعات الفوضوية والخطرة للحكومات في المجال الدولي بقبول نظام ما من القواعد القانونية والتقييدات.. .. ويجب أن تنبثق جزئياً عن ذاكرة نشأة نظامنا السياسي الخاص بنا - وعن التذكر بأننا استطعنا، عبر قبولنا لإطار مؤسساتي وقضائي مشترك، أن نقلص نزاعات المصالح والتطلعات بين ثلاث عشر مستعمرة أصلية بحيث إنها اتخذت أبعاداً غير مؤذية، وضمها جميعاً إحداها مع الآخر في علاقة منتظمة وسلمية"[38].

لو بدلنا الإشارة إلى "المستعمرات الثلاث عشر الأصلية" وجعلناها "الدول الأعضاء الأصلية الست"، يمكن أن يكون كينان يتكلم اليوم عن الاتحاد الأوربي، إذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت أن تتغير كثيراً على مدى خمسين سنة،

فكذلك تستطيع أوربة. ومع ذلك، ليس من المحبذ ولا من المحتمل أن يتخلى الاتحاد الأوربي كلياً عن رغبته في حل المشكلات عن طريق التفاوض وبالوسائل القانونية. ليس من المحتمل أن تنصهر الدول الأعضاء في دولة واحدة. ، مثلما فعلت المستعمرات الثلاث عشر في نهاية المطاف. وستظل تعددية الأطراف وحكم القانون الدولي العنصرين الأساسيين في وجود الاتحاد الأوربي. وهو ليس بالأمر السيئ، إذ إن هدف التوصل إلى عالم يحكمه القانون بدلاً من القوة، رغم تعذر إمكانية بلوغه على المدى القصير، ينبغي أن يظل هدفاً على المدى الطويل. ولكن ينبغي ألا يسمح بأن يصبح خداع النفس بالتمني بديلاً عن السياسات الصارمة اللازمة للتعامل مع عالم يحوي تهديدات رهيبة بما في ذلك ربما تهديدات للحضارة بعينها.

إن أشد ما يتمناه المرء من أهداف هو زيادة توسيع عالم ما بعد الحداثة، بحيث يصبح في النهاية معيار العلاقات بين دول أن يحكمها القانون والتفاوض وبحيث تصبح السياسات الداخلية والخارجية متشابكة وبحيث تنصهر الهويات في شعور من المجتمع الدولي الأوسع. هذه هي في أحسن الأحوال رؤية على المدى البعيد جداً. ولعلها حلم أكثر من كونها هدفاً

قابلاً للتحقق. ولكن حتى وإن كان بالإمكان تحقيقها (ينبغي ألا يستبعد المرء أبداً إمكانية أن تسير الأمور في الطريق الصحيح: من كان بوسعه أن يخمن التحول الذي طرأ على أوربة الغربية بعد سنة 1945 أو أوربة الشرقية بعد سنة 1989؟)، فسوف يعتمد ذلك على آلاف من العوامل الخارجة عن سيطرة الدول الغربية. لا يمكن ابتياع نوع التغييرات اللازمة، كما لا يمكن فرضها عن طريق الإكراه على عالم عنيد. ولكن مجرد الانتظار والأمل لن يفيد، إذ إن مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وانهيار هياكل الدولة كبيرة للغاية. ينبغي على أولئك الذين يريدون أن تكون لديهم فرصة النجاة من مستقبل مشكوك فيه أن يفكروا من منطلقات التسلح والتنظيم لمواجهته، والعمل في الوقت نفسه من أجل حلول سياسية دائمة. في عالم دائم التغير، فإن أسوأ سياسة هي عدم فعل أي شيء.

يقول منطق التكامل الأوربي إنه ينبغي أن تطور أوربة، عاجلاً أم آجلاً، سياسة خارجية مشتركة وسياسة أمنية مشتركة ولربما، دفاعاً مشتركاً. ولكن العالم لا يسير بالمنطق بل بالخيار السياسي. ولن يحدث أي شيء من هذا إلا إذا أراده زعماء أوربة وقرروا له أن يحدث. لقد شرح الرئيس

جورج دبليو بوش مباشرة لماذا ينبغي لنا أن نريده يحدث. فقد قال وهو يتحدث أمام معهد المؤسسات الأمريكية في فبراير 2003: " إننا نجتمع هنا أثناء مدة حرجة في تاريخ... العالم المتحضر. وقد كتب آخرون جزءاً من ذلك التاريخ. وسوف نكتب بقيته نحن". إذا أردنا أن تشمل كلمة "نحن" تلك أوربة فسوف نحتاج إلى مزيد من النفوذ إزاء الولايات المتحدة، مما يعني أننا سوف نحتاج إلى مزيد من القوة، القوة العسكرية والشرعية المتعددة الأطراف على السواء.